

Distr.: General
9 May 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

13 حزيران/يونيه - 8 تموز/يوليه 2022

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حلقة النقاش السنوية الرفيعة المستوى بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان:
مساهمة المشاركة العالمية في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة
الأمم المتحدة بأسرها بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء صندوق
التبرعات الاستثمارية لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً
والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة 42 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16، موجزاً لحلقة النقاش السنوية بشأن تعزيز تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، التي عقدت في 28 شباط/فبراير 2022. وركزت حلقة النقاش على مساهمة المشاركة العالمية في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، مع إيلاء اعتبار خاص لتمثيل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وانخراطها. وكانت حلقة النقاش مناسبة لنظر الدول والجهات المعنية صاحبة المصلحة في نتائج "صندوق التبرعات الاستثمارية لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان" منذ إنشائه. ويقدم التقرير موجزاً لحلقة النقاش التي عقدت في 28 شباط/فبراير 2022 خلال دورة مجلس حقوق الإنسان التاسعة والأربعين.



أولاً - مقدمة

1- في 28 شباط/فبراير 2022، عقد مجلس حقوق الإنسان، خلال دورته التاسعة والأربعين، حلقة النقاش السنوية الرفيعة المستوى بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان، عملاً بقرار المجلس 21/16. وتناولت الحلقة موضوع "مساهمة المشاركة العالمية في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء صندوق التبرعات الاستثنائي لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان"، عملاً بالمقرر الشفوي الذي اتخذته المجلس في الدورة التنظيمية التي عقدت في 6 كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي المقرر نفسه، قرر المجلس أن تحل حلقة النقاش الرفيعة المستوى المعنية بتعميم مراعاة حقوق الإنسان محل حلقة النقاش الرفيعة المستوى التي كان مقررًا عقدها بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الصندوق الاستثنائي، بناء على التكليف الصادر عن المجلس في مقرره 115/46. وأعد هذا التقرير عملاً بالفقرة 3 من هذا المقرر التي طلب فيها المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعدّ تقريراً موجزاً عن حلقة النقاش وأن تقدمه إلى المجلس كي ينظر فيه في دورته الخمسين.

2- وترأس حلقة النقاش رئيس مجلس حقوق الإنسان. وأدلى ببيانات تمهيدية رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة (رسالة بالفيديو)، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية (رسالة بالفيديو)، والأمانة العامة للفرنكوفونية، تلاها عرض شريط فيديو عن أنشطة الصندوق احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه.

3- وفيما يلي المحاورون الذين شاركوا في حلقة النقاش: الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ريبكا غرينسبان؛ والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، مارتن شونغونغ (رسالة بالفيديو)؛ والممثلة السامية بالنيابة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، هايدي شروديروس - فوكس (رسالة بالفيديو)؛ والمديرة التنفيذية لرابطة جزر المحيط الهادئ للمنظمات غير الحكومية، إيميلين سيال إيلولاهيا (رسالة الفيديو).

4- وأتاحت حلقة النقاش فرصة لممثلي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها الرفيعة المستوى، والممثلين الرفيعة المستوى للدول وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين لمناقشة أهمية المشاركة العالمية وتعدد اللغات في سياق تعددية الأطراف، والحاجة إلى ترويج تلك المبادئ بصورة فاعلة لتمكين جميع الدول من المساهمة في إيجاد حلول للمشاكل الدولية مساهمة مجدية. وركزت المناقشة بوجه خاص على النقص في تمثيل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى سبل زيادة مشاركتها وانخراطها.

5- وأتيح للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية المشاركة في حلقة النقاش، التي بُثت مباشرة على التلفزيون الشبكي للأمم المتحدة، من خلال إتاحة الترجمة الفورية بلغة الإشارة الدولية والعروض النصية الآتية⁽¹⁾.

ثانياً - البيانات التمهيدية

6- تذكّر رئيس الجمعية العامة عند افتتاحه المناقشة، في بيان أدلى به بواسطة رسالة بالفيديو، بخمسة محاور توجيهية لأعمال دورة الجمعية العامة السادسة والسبعين كان أعلنها لدى توليه منصبه، وهي: التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وإعادة البناء بطريقة مستدامة، وتلبية

(1) يتاح شريط فيديو حلقة النقاش في: <https://media.un.org/en/asset/k1r/k1rtu3txec>. ويتاح المذكرة المفاهيمية في: <https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/49session/Pages/Panel-discussions.aspx>

احتياجات الكوكب، واحترام حقوق جميع الناس، وتنشيط الأمم المتحدة. وشدد على أمله أن يستمر التقدم في تلك المجالات خلال الفترة المتبقية من الدورة السادسة والسبعين.

7- ففيما يتعلق بالتعافي من جائحة كوفيد-19 وإعادة البناء بطريقة مستدامة، كرر رئيس الجمعية ما أعرب عنه من وجهات نظر خلال المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخراً في نيويورك بشأن حشد الزخم من أجل تطعيم الجميع، بما في ذلك أهمية الأخذ بمنظور حقوق الإنسان خلال مرحلة التعافي واستخدام خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خريطة طريق للتعافي الاجتماعي - الاقتصادي. وفيما يخص تلبية احتياجات الكوكب، رحب بالتقدم الذي أحرزه مجلس حقوق الإنسان في هذا المجال مؤخراً، بما في ذلك القرارات الأخيرة المتعلقة بحقوق الإنسان وتغير المناخ والاعتراف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وأحاط علماً بالاجتماعات الحكومية الدولية الأخيرة وأشار إلى أن الحدث الرفيع المستوى المقبل الذي سيعقد في تموز/يوليه 2022 سيركز على تسليط الضوء على أوجه تأثر مجالات من قبيل تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر والطاقة والمنظومات الغذائية والمحيطات.

8- وشدد المتكلم على التزامه بتمكين النساء والفتيات، بسبل منها مقارنة الأولويات والمبادرات الرئيسية من منظور المساواة بين الجنسين. وأكد أهمية تمكين الشباب وأحاط علماً بالعمل المضطلع به لإسراع أصواتهم في الاجتماعات المقبلة للجمعية العامة والمناسبات ذات الصلة، وكذلك من خلال برنامج زمالات رئيس الجمعية العامة الزامية إلى تعزيز فرص تمكين الشباب. وألقى الضوء على الحاجة المستمرة إلى التصدي للعنصرية وغيرها من أشكال التمييز، وأحاط علماً بانخراط الدول في هذه المسألة في الاجتماع المخصص للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، في أيلول/سبتمبر 2021. وإضافة إلى ذلك، شدد على الحاجة إلى تمكين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية، التي تتمتع بموقع فريد يُقدَّرها على استيعاب التحديات ومواكبة الأحداث على مستوى المجتمعات المحلية.

9- ودكر رئيس الجمعية العامة بعالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وتعضدها، تماشياً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا.

10- ودكرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالعمل الذي اضطلعت به ملديف وموريشيوس في توجيه الانتباه إلى الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وبما تلا ذلك من اعتماد لقرار مجلس حقوق الإنسان 26/19 الذي أنشأ الصندوق الاستئماني. وسلطت الضوء على عدد من إنجازات الصندوق في السنوات العشر الأولى من تشغيله، ولاحظت أنه أن أوان تقييم سبل المضي بعمله قدماً.

11- وأشارت المفوضة السامية إلى أن الصندوق الاستئماني مكن أكثر من 170 موظفاً حكومياً من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من حضور دورات عادية لمجلس حقوق الإنسان، حضرها 95 في المائة منهم لأول مرة. واستفاد ما مجموعه 71 دولة من أصل 72 دولة مؤهلة من برامج الصندوق الاستئماني، وكان 60 في المائة من المستفيدين منه حتى الآن نساء. ولاحظت المتكلمة أن الصندوق ساعد كثيراً على إقامة شراكات وأن المستفيدين أثروا مناقشات المجلس.

12- واستشهدت المفوضة السامية بمثال ساموا. فقد يَسَّر دعم الصندوق الاستئماني مشاركة ممثلي ساموا في أعمال مجلس حقوق الإنسان حضور خمس ممثلات في دورات عادية للمجلس على مدى العقد المنصرم وإنشاء بعثة ساموا الدائمة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

13- وإضافة إلى ذلك، شددت المتكلمة على التزامها بتعدد اللغات وأهميته في زيادة الإدماج في المؤسسات العالمية. وأثنت في هذا الصدد على جهود المنظمة الدولية للفرنكوفونية على مدى السنوات

العشرين المنقضية لترسيخ تعدد اللغات. وأحاطت علماً بالعمل الجاري للارتقاء بمستوى التعاون الدولي، بطرق منها المبادرات الرامية إلى زيادة إبراز آلية الاستعراض الدوري الشامل وتأثيرها. واختتمت المفوضة السامية كلمتها بالثناء على دعم الصندوق الاستئماني مشاركة 19 مندوباً في دورات مجلس حقوق الإنسان في عام 2021. وشكل ذلك أكبر مجموعة منذ إنشائه، رغم التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 والقيود ذات الصلة. وشكرت المانحين الذين دعموا عمل الصندوق الاستئماني.

14- وهنا المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، في البيان الذي أدلى به بواسطة رسالة فيديو، الدول على الاعتراف التاريخي بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وذكر أن هذا النوع من التعاون المتعدد الأطراف حاسم الأهمية لتحقيق مزيد من العدل المناخي وحماية البيئة. وألقى الضوء على الأثر غير المتناسب لظواهر الجوية القصوى وارتفاع مستوى سطح البحر على البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ووصف العمل الذي اضطلعت به منظمة الصحة العالمية مؤخراً بخصوص القدرة على تحمل تغير المناخ والصحة البيئية والتنمية، مثل المبادرة الخاصة المعنية بتغير المناخ والصحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشدد على التزام المنظمة بدعم الدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة آمنة وصحية ونظيفة للجميع.

15- ورحبت الأمانة العامة للفرنكوفونية بالتعاون الجاري بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، وأشارت إلى تصميمهما معاً على تعزيز القيم المشتركة، ولا سيما في ميدان حقوق الإنسان. وسلطت الضوء على التحديات العديدة التي تواجه أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك ما يتعلق بجائحة كوفيد-19 وحقوق النساء والفتيات. وأشارت إلى الحواجز التي لا تزال تحول دون إعمال حق الفتيات في التعليم على الصعيد العالمي، وهو حق أساسي لاستقلالهن الاقتصادي ويطرح مشكلة إنمائية رئيسة للدول. وتحدثت عن العمل الذي اضطلعت به المنظمة الدولية للفرنكوفونية في هذا المجال، بوسائل منها منصة الموارد التعليمية الحرة من أجل المساواة بين المرأة والرجل.

16- وأكدت المتكلمة من جديد أهمية التضامن والتعاون الدولي في تجديد تعددية الأطراف وتوطيدها، وحددت احترام تعدد اللغات وبناء القدرات واستخدام الحلول التكنولوجية بوصفها ثلاثة مجالات للتفكير في مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وشددت على الطابع الأساسي لاحترام تعدد اللغات في ضمان الأداء الشامل للآليات المتعددة الأطراف، وأكدت أنه ضروري للمساواة والإنصاف بين الدول. وأكدت دعم المنظمة الدولية للفرنكوفونية لمبادرات الأمم المتحدة في هذا المجال، مثلاً في وضع السياسات وغيرها من الوثائق، إضافة إلى الأدوات التكنولوجية.

17- وأشارت الأمانة العامة للفرنكوفونية إلى أن بناء القدرات وسيلة لإعداد الدول للمشاركة مشاركة أكمل في الاجتماعات والمفاوضات التي تتخذ فيها قرارات بشأن مسائل هامة ترتبط بحقوق الإنسان، وألقت الضوء على التعاون بين المنظمة الدولية للفرنكوفونية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على تقديم الدعم إلى الوفود الناطقة بالفرنسية في مجال عمل مجلس حقوق الإنسان. وأشارت أيضاً إلى أن تزايد استخدام الأدوات الرقمية طوال جائحة كوفيد-19 أتاح فرصاً لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية لتقليل الفجوة الرقمية في سياق دولي.

18- ورحبت بمساهمات الدول في الصندوق الاستئماني، مشيرة إلى أن 23 دولة مساهمة هي جزء من المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

19- وعقب البيانات التمهيدية، عُرض شريط فيديو عن أنشطة الصندوق الاستئماني احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه. وتضمن الفيديو شهادات أدلى بها ثمانية مستفيدين سابقين، منهم مندوبون

وزملاء مستفيدين من الصندوق، تحدثوا عن إنجازاته وتأثيره. ورحبوا بعمل الصندوق ودعمه المشاركةً المجدية لممثلي أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان. وأوجزوا نتائج ذلك الدعم، مثل المشاركة اللاحقة في عملية الاستعراض الدوري الشامل لدولهم، وتعزيز المشاركة مع مجموعتهم الإقليمية، ورفع مستوى معرفتهم بالمجلس وآلياته الفرعية. وشكر مندوبون سابقون المانحين وشجعوا مواصلة تقديم الدعم للصندوق الاستئماني وتطويره.

ثالثاً - حلقة النقاش

20- افتتح رئيس مجلس حقوق الإنسان حلقة النقاش ودعا المحاورين إلى تقديم عروضهم.

ألف - مساهمات المحاورين

21- سلطت الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الضوء على أن جائحة كوفيد-19 أظهرت الطابع غير المتكافئ للسعي العالمي لتحقيق الرخاء وأن البلدان الأقل نمواً أو التي تنتميها أكثر عرضة للعوامل الخارجية أشد هشاشة أمام الصدمات. وأشارت إلى أن أقل البلدان نمواً طعمت ما يقرب من 5% من سكانها وأن الحصول على اللقاحات والموارد المالية أثر على قدرة العديد من البلدان على التصدي للجائحة. وذكرت أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي واجهت صعوبات مالية نتيجة تكاليف تغير المناخ، لا تملك الآن ما يكفي من التمويل للاستثمار في التعافي من الجائحة. وقالت إن عهد بريدجتاون، وهو الوثيقة الختامية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، شدد على ضرورة معالجة بعض القضايا الأساسية من أجل المضي بالانتعاش الاقتصادي العالمي قدماً، سيما احترام حقوق الإنسان، التي تشمل الحق في التنمية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب.

22- وشددت على أنه رغم وجود العديد من التحديات العالمية، فمن المهم التأكد من عدم تهميش الاحتياجات الإنمائية لأكثر البلدان ضعفاً. وتشمل التحديات الخاصة التي تواجه أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والتي يجب أن تظل موضع تركيز نقشي الفقر، وتعاطم التضخم في أسعار السلع الأساسية، وتعطل سلاسل الإمداد العالمية، الأمر الذي يؤثر في استيراد السلع الضرورية، وتزايد أسعار الفائدة، وهو ما يؤثر في تكاليف خدمة الديون، وعدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية، وتراجع مستوى المساواة بين الجنسين. وذكرت أن الحق في التنمية لن يكون له معنى إن لم يكن مدعوماً بقدرة على التنمية. وسعى الصندوق الاستئماني في هذا الصدد إلى رفع أوجه الإجحاف في القدرة على التنمية من حيث تيسير سبل الوصول إلى المحافل المتعددة الأطراف. وقالت إن الأمم المتحدة تكون في أفضل حالاتها عندما تتيح أكبر قدر من التنوع في المشاركة وإن عمل الصندوق الاستئماني ساعد على تحقيق هذا المبدأ في مجلس حقوق الإنسان.

23- وشدد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، في البيان الذي أدلى به بواسطة رسالة فيديو، على أن البرلمانات الوطنية رموز للتنوع وتجمع بين ممثلي جميع مكونات المجتمع. وأكد استمرار تعزيز المشاركة العالمية للبرلمانات في أعمال الاتحاد، بوسائل منها صندوق تضامن لدعم مشاركة البرلمانات ذات الموارد المالية المحدودة وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة بلغات أخرى. وذكر أن هناك حاجة إلى نهج جامع ومتعدد الأطراف من أجل التصدي للتحديات المشتركة، مثل قضايا حقوق الإنسان، وتغير المناخ، وانعدام الأمن، وجائحة كوفيد-19. ويشمل ذلك تحقيق التكافؤ بين الجنسين في صنع القرارات وتعزيز مشاركة الشباب في العمليات البرلمانية.

24- وأوضح المتكلم أن الاتحاد البرلماني الدولي كرس مبدئين رئيسيين في إطار عمله لتعزيز حقوق الإنسان. الأول هو إدماج منظور حقوق الإنسان في جميع أنشطته؛ والثاني هو تدعيم مساهمات البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان واحترامها، ولا سيما من خلال عمل مجلس حقوق الإنسان. وشدد على أهمية الشراكات بين البرلمانات والمجلس في الارتقاء باحترام حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. ورحب بدعم الدول في اتخاذ قرارات تدعو إلى مشاركة أقوى للبرلمانات في أعمال المجلس.

25- وشددت الممثلة السامية بالنيابة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في البيان الذي أدلت به بواسطة رسالة فيديو، على أهمية المشاركة العالمية والمجدية في مؤسسات متعددة الأطراف مثل مجلس حقوق الإنسان. ورحبت بالعمل الذي اضطلع به الصندوق الاستئماني منذ إنشائه للتمكين من مشاركة أكثر فعالية وتعزيز التنفيذ المحلي، وكذلك بالخدمات والدعم ذوي الصلة اللذين قدمتهما مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

26- وأشارت إلى أن العديد من التحديات العالمية تؤثر تأثيراً غير متناسب في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى وجه الخصوص، أثر تغير المناخ تأثيراً كبيراً في تلك الدول رغم إسهاماتها المنخفضة في انبعاثات غازات الدفيئة، وكان له آثار واسعة النطاق على حقوق الإنسان، بما فيها الخسائر في الأرواح وسبل العيش، وزيادة الفقر وعدم المساواة، وزيادة احتمال حدوث اضطرابات ونزاعات، وفقدان الأراضي وما ينجم عنها من تشريد، والتحديات المطروحة على صعيد إمدادات السلع والخدمات الأساسية. وقد عقدت جائحة كوفيد-19 الضغوط القائمة وفاقمتها. فالقادة وصانعو القرارات من تلك الدول يصطدمون بمزيد من التحديات بخصوص حضور الاجتماعات والمناقشات المتعددة الأطراف شخصياً، مثل المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد في غلاسكو بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في الفترة الممتدة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

27- ولاحظت أن مشاركة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية مشاركة تامة ليست ترفاً أو مجرد إضافة إلى العمليات السياسية القوية والحوكمة الدولية السليمة والنتائج المتوازنة والعادلة للمفاوضات الدولية، بل هي مكوّن أساس فيها.

28- وشاركت المديرية التنفيذية لرابطة جزر المحيط الهادئ للمنظمات غير الحكومية، في البيان الذي أدلت به بواسطة رسالة فيديو، عدداً من الأفكار من المجتمع المدني بشأن مساهمة المشاركة العالمية في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وذكرت أن المشاركة العالمية ينبغي أن تشمل المجتمع المدني إلى جانب الموظفين الحكوميين من أجل التمكين من تنوع وجهات النظر وتحسين عملية تعزيز حماية حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع المدني هو عدم إمكانية الوصول إلى الصندوق الاستئماني، وشددت على ضرورة تحسين فهم الكيفية التي يمكن بها دعم أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية للمشاركة في أعمال مجلس حقوق الإنسان وآلياته الفرعية. وإضافة إلى ذلك، شددت على ضرورة تشجيع المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني من تلك الدول، زيادة على تحويل مركز الانخراط إلى مناطق أقرب جغرافياً من أجل تحسين وضع الأبعاد الثقافية للقضايا الرئيسية، مثل تغير المناخ، في سياقها الصحيح.

29- وقدمت المتكلمة توصيتين للعمل في المستقبل من أجل تحسين المشاركة العالمية. الأولى هي تعزيز القدرة المؤسسية والبشرية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بطرق منها مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان ودعم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للانخراط في عمليات حقوق الإنسان. والثانية هي جعل الصندوق الاستئماني في متناول المجتمع المدني، بسبل منها بناء

القدرات، والتدريب، والإبلاغ المرتكز على الأدلة، وتخصيص الموارد للمجتمع المدني لحضور اجتماعات مجلس حقوق الإنسان.

باء - المناقشة التحوارية

30- خلال المناقشة التحوارية، أدلى بمداخلات ممثلو الدول التالية: أنغولا (باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية)؛ وجزر البهاما (ايضاً باسم بربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وغيانا وهايتي)؛ وبنن؛ وبوركينا فاسو؛ وكوت ديفوار (ايضاً باسم مجموعة الدول الأفريقية)؛ وجيبوتي (بيان بالفيديو)؛ وفلندا (ايضاً باسم إستونيا وآيسلندا والدانمرك والسويد ولاتفيا وليتوانيا والنرويج)؛ وألمانيا؛ والهند (بيان بالفيديو)؛ وملديف (ايضاً باسم بربادوس وجامايكا وجزر البهاما وجزر مارشال وسنغافورة وفانواتو وفيجي وكابو فيردي وموريشيوس وناورو وهايتي)؛ وجزر مارشال (بيان بالفيديو)؛ وموريشيوس (بيان بالفيديو)؛ وناميبيا؛ ونيبال؛ وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي)؛ والبرتغال؛ وسنغافورة (بيان بالفيديو)؛ وجنوب أفريقيا؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (ايضاً باسم أوروغواي وجزر مارشال وملديف وهولندا) (بيان بالفيديو)؛ وفانواتو (ايضاً باسم إثيوبيا وأستراليا وباكستان وباربادوس والبرتغال وبوركينا فاسو وبولندا وبيرو وتركيا وتوغو وجزر البهاما وجيبوتي وسنغافورة والسنغال والسودان وسويسرا وغيانا ولكسمبرغ والمغرب وملديف وموريشيوس والنرويج وهولندا). وقدم مداخلة ايضاً ممثل الاتحاد الأوروبي (بيان بالفيديو).

31- وتكلم ايضاً ممثلو كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة التالية: جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان والمطالب الديمقراطية/الثقافية للشعب الأذربيجاني - إيران - "ARC" (بيان بالفيديو)؛ ويوفنتوم، eV (بيان بالفيديو)؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الإعلام عن الاستعراض الدوري الشامل.

32- ولم تتمكن الدول والدول المراقبة التالية من الإدلاء ببيانات بسبب ضيق الوقت: الاتحاد الروسي وأرمينيا وإندونيسيا وأوغندا وبنغلاديش وجورجيا والسنغال والصين وفانواتو وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكينيا وماليزيا ومصر والولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

33- وللسبب نفسه، لم تتمكن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من الإدلاء ببيان⁽³⁾.

34- وشدد المتكلمون على أهمية مواصلة العمل من أجل تحقيق مشاركة عالمية ومجدية في أعمال مجلس حقوق الإنسان وآلياته الفرعية كي يتسنى احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها في جميع أنحاء العالم. وأشاروا إلى أن تعددية الأطراف الفعلية حاسمة للأهمية للتصدي لأكثر التحديات العالمية إلحاحاً في مجال حقوق الإنسان، مثل التحديات المرتبطة بالسلام والأمن، وتغير المناخ، والتكنولوجيات الجديدة والناشئة. ولا يمكن مواجهة هذه التحديات أو إعمال حقوق الإنسان إلى أقصى حد عندما تعمل الدول بعقلية متوقفة. وإضافة إلى ذلك، ألقى المتكلمون الضوء على الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها المشاركة العالمية إلى تعزيز شرعية المؤسسات المتعددة الأطراف والنهوض بتعميم مراعاة حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

35- وثمة مجال تركيز رئيس آخر هو تعدد اللغات. فقد شدد المتكلمون على أنه أمر حتمي لتعميم مراعاة حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والعالمي وأن ذلك يتعزز من خلال مشاركة أعداد أكبر من

(2) ترد البيانات التي تلقتها الأمانة في الشبكة الخارجية لمجلس حقوق الإنسان.

(3) المرجع نفسه.

أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في المؤسسات المتعددة الأطراف. وسلط أحد المتكلمين الضوء على أن الحصول على المعلومات بلغات مختلفة أمر قيم أيضاً لتمكين المجتمع المدني من ممارسة حقوقه والدفاع عنها.

36- وألقى المشاركون الضوء على المساهمات الهامة التي قدمها الصندوق الاستئماني منذ إنشائه. وعلى وجه الخصوص، يسر الصندوق زيادة التنوع والتمثيل والشمولية، وعزز التركيز على القضايا التي تؤثر في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية تأثيراً كبيراً، الأمر الذي مكن من إجراء مناقشة أكثر استفاضة ومن إحراز تقدم بشأن التحديات الرئيسية التي تؤثر في تلك الدول تأثيراً غير متناسب، مثل تغير المناخ والآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. ويمكن الصندوق أيضاً أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من تقديم إجابات وحلول مبتكرة للتغلب على تلك التحديات.

37- وإضافة إلى عضوية أكثر تنوعاً، تولى رئاسة مجلس حقوق الإنسان حتى الآن سفيران أحدهما من بلد من أقل البلدان نمواً والآخر من دولة جزرية صغيرة نامية. وشاركت الدول في التدريب وبناء القدرات بشأن النظام الدولي لحقوق الإنسان، وتلقى بعضها الدعم في إنشاء بعثات دائمة في جنيف. وزادت مشاركة تلك الدول أيضاً في عملية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها دولاً مُوصية. وأحاط المتكلمون علماً بكون الصندوق الاستئماني قدم الدعم منذ إنشائه إلى ما مجموعه 173 مندوباً وزميلاً من 71 بلداً من أقل البلدان نمواً ودولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من أصل 72.

38- ورحب المتكلمون بالطرق التي عزز بها الصندوق الاستئماني القدرة على التكيف في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية. فعلى سبيل المثال، أُتيح للمستفيدين المشاركة في حلقات عمل وبرامج تدريبية افتراضية قبل دورات مجلس حقوق الإنسان. وفي إطار اجتماعات افتراضية ومختلطة للمجلس وآلياته الفرعية، وفرت تلك العروض فرصاً جديدة للمشاركة والانخراط في المستقبل.

39- وإضافة إلى ذلك، أحاط بعض المتكلمين علماً بالطرق التي أثبت بها الصندوق الاستئماني قدرته على تعزيز حقوق المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة. فالنساء يشكلن نحو 60 في المائة من المستفيدين من الصندوق، وهو أمر هام في ضوء التحديات الفريدة التي تواجهها النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على حقوقهم في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. فعلى سبيل المثال، يوجد في منطقة المحيط الهادئ أدنى معدل للنساء الممثلات في البرلمانات، إضافة إلى أنها واحدة من المناطق التي يسودها أعلى معدلات العنف الجنساني في العالم.

40- وسلم المتكلمون بأن تلك الفوائد والنتائج المتنوعة ما كانت لتتحقق لولا الدعم الحاسم الذي تقدمه البلدان المانحة إلى الصندوق الاستئماني. وقد أثبت هذا الدعم تعاون المجتمع الدولي على العمل من أجل تحقيق المشاركة العالمية.

41- وشدد المتكلمون على ضرورة مواصلة البناء على عمل الصندوق الاستئماني بسبب الضيق المالي وغيره من أشكال الضيق المستمرة التي تواجهها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ودُكر أن تلك الدول تشكل غالبية الدول التي لم تكن بعد أعضاء في مجلس حقوق الإنسان. وأشار بعض المتكلمين إلى أن عدد الجهات المانحة للصندوق الاستئماني انخفض منذ بداية جائحة كوفيد-19. وأشار آخرون إلى ضرورة زيادة التركيز على الطرق التي تُدعم بها الدول المستفيدة لإدماج معايير حقوق الإنسان وتنفيذها على الصعيد الوطني، من أجل تعميم هذه الممارسة إلى جانب المشاركة. وإضافة إلى ذلك، ألقى بعض المتكلمين الضوء على أن عدداً كبيراً من الدول لا يزال مدرجاً في قائمة أقل البلدان نمواً

والدول الجزرية الصغيرة النامية، مشيرين إلى ضرورة مزيد من الالتزام والعمل قصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

42- وسلط بعض المتكلمين الضوء على أهمية مواصلة تحسين السبل التي يمكن بها للمجتمع المدني أن يشارك في أعمال مجلس حقوق الإنسان وأن يسهم فيها. وشددوا على قيمة خبرة المجتمع المدني ومعارفه الشعبية، إضافة إلى ضرورة تنوع أصوات المجتمع المدني، بما فيها أصوات النساء والفتيات. وإضافة إلى ذلك، شدد بعض المتكلمين على أنه يجب إسماع أصوات الشعوب الأصلية في المناقشات بشأن المسائل التي تمسها.

43- وطرح المتكلمون عدداً من الأسئلة على المحاورين. فقد سئلوا عن التدابير الأخرى التي يمكن اتخاذها لإتاحة مشاركة عالمية مجددة في أعمال مجلس حقوق الإنسان، وكذلك عن الكيفية التي يمكن بها للصندوق الاستئماني أن يكون نموذجاً لتعزيز عالمية المشاركة في آليات أخرى. ودعي المحاورون أيضاً إلى النظر في كيفية تشجيع مشاركة الجهات غير الحكومية صاحبة المصلحة والأشخاص ذوي الإعاقة في أعمال المجلس تشجيعاً أفضل.

جيم - الردود والملاحظات الختامية

44- بعد المناقشة التحوارية، أتاح رئيس مجلس حقوق الإنسان للمحاورين فرصة الإدلاء بملاحظات ختامية.

45- فرحبت الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالمناقشة الغنية. وشددت على أن الشمولية الحقيقية هي وحدها التي ستسمح بإحراز تقدم نحو المشاركة العالمية وتعددية الأطراف الفعلية. وذكرت أن ذلك يقتضي التعاون على تعميم مراعاة حقوق الإنسان، وحثت الأفراد على تحويل الأقوال إلى أفعال. وأثنت على العمل الذي اضطلع به في إطار الصندوق الاستئماني حتى الآن وأعربت عن أملها أن يستمر دعمه وأن يظل مستداماً في المستقبل.

46- وأشارت المديرية التنفيذية لرابطة جزر المحيط الهادئ للمنظمات غير الحكومية، في بيانها بالفيديو، إلى أن المجتمع المدني في منطقة المحيط الهادئ على دراية بعملية الاستعراض الدوري الشامل، بسبب هيكلها الذي يسمح للمجتمع المدني بانخراط يمتد من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي. وقالت إنها تشارك عدداً من التوصيات التي قدمتها جهات فاعلة في المجتمع المدني بخصوص هذه العملية. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لبناء المؤسسات وتعزيز القدرات البشرية في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولاحظت في هذا الصدد أن هناك عدداً قليلاً من البلدان داخل منطقة المحيط الهادئ التي أنشأت مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وينبغي جعل عمليات الصندوق الاستئماني في متناول المجتمع المدني، مثلاً من خلال بناء القدرات والتدريب والبحث والإبلاغ المرتكز على الأدلة، وينبغي التركيز على تبادل المعلومات عن النظام الدولي لحقوق الإنسان. ويمكن أن يشمل ذلك أيضاً تخصيص موارد للمجتمع المدني لحضور اجتماعات مجلس حقوق الإنسان إلى جانب الممثلين الوطنيين، إضافة إلى دعم إجراء مشاورات مجددة على الصعيد الوطني.

47- وأكدت أن أحد الدروس الرئيسية التي أثبتتها جائحة كوفيد-19 هو أن حقوق الإنسان والكرامة يجب أن تكونا في صميم أي عملية تصدّ، وأن حماية حقوق الإنسان وصونها ينبغي أن يكونا مسؤولية عالمية - تقع على عاتق الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع المدني وجميع الناس في جميع أنحاء العالم.

48- وعقب الملاحظات الختامية، اختتم رئيس مجلس حقوق الإنسان المناقشة.

رابعاً- التوصيات

49- قدّم المتكلمون توصيات عدة خلال حلقة النقاش. ودعوا المانحين إلى توطيد الدعم المقدم إلى الصندوق الاستئماني بغية تمكين أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من المشاركة العالمية والمجدية في مجلس حقوق الإنسان وآلياته الفرعية. ومن شأن هذه المشاركة أن تزيد من تنوع الأصوات وتمثيلها داخل المجلس ومن تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. ومن شأن استمرار الدعم المقدم إلى الصندوق الاستئماني والارتقاء بمستواه أن يمكن المجلس أيضاً من أن يكون مثلاً يحتذى به في شمولية عملية صنع القرار المتعدد الأطراف على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

50- وعن فرص النمو، أوصى المتكلمون باستكشاف سبل تعزيز إمكانية وصول مختلف الفئات من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، إلى مجلس حقوق الإنسان من خلال الصندوق الاستئماني.

51- ودعا المتكلمون أيضاً إلى تجديد التركيز على دعم أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية لكي تصبح أعضاء في مجلس حقوق الإنسان، مشيرين إلى أن غالبية الدول في هاتين المجموعتين لم تشارك بعد بوصفها أعضاء.